



بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

الملحق الدبلوماسي/ناصر المجروب

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة

الدورة الرابعة والسبعون

البند(69): تقرير مجلس حقوق الانسان

الجمعة 1 نوفمبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

على الرغم من الانتهاكات الجسمية التي تشهدها حالة حقوق الإنسان في العديد من أرجاء العالم ، إلا انه لازالت هناك جهود كبيرة تبذل من اجل حماية حقوق الانسان وصونها، ومازال المجتمع الدولي يواصل حث الدول على تعزيز حقوق الانسان واحترامها، ويتجلى ذلك الاهتمام في ادراج حقوق الإنسان وتضمينها في صلب أهداف التنمية المستدامة 2030 والارتكاز عليها في كافة الأهداف الـ 17 بنسب مختلفة ومتفاوتة بحسب طبيعة الهدف، وهو الامر الذي يعكس أهمية ترسيخ مبادي وقيم حقوق الانسان اليوم أكثر مما فات نظراً للأوضاع المأساوية التي يعيشها العديد من الافراد.

السيد الرئيس ،،،

يؤكد وفد بلادي على حرص دولة الكويت الإيفاء بالتزاماتها تجاه الصكوك الدولية المنضمة لها، وتقديم تقاريرها الدورية للآليات واللجان المعنية بصكوك حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، في المواعيد والأجال المحددة، وفي هذا السياق قدمت دولة الكويت التقرير الدوري الثالث المعني بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك التقرير الدوري الجامع من الثالث إلى السادس بشأن اتفاقية حقوق الطفل في نوفمبر 2018، وقد استعرضت التقرير الاولي بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سبتمبر 2019 الى اللجان المعنية، الامر الذي لاقى ترحيب المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، علماً بأن دولة الكويت تستعد لمناقشه تقريرها الوطني الشامل الثالث ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان في مطلع عام 2020.

كما تؤمن دولة الكويت بأهمية التعاون مع آليات مجلس حقوق الانسان، ومنها على سبيل المثال أصحاب الإجراءات الخاصة "المقررين الخواص"، بغية إقامة حوار تفاعلي معهم والاستفادة من الخبرات التي يتمتعون بها لتحقيق المزيد من التقدم في مجال حقوق الانسان، وما زيارة المقررة الخاصة لحقوق ذوي الإعاقة إلى الكويت في نهاية عام 2018 دليل على ذلك التعاون القائم، كما نعكف حالياً على تنسيق موعد زيارة كل من المقرر الخاص المعني بالحق في السكن والمقرر المعني بالرق المعاصر، وأيضا الفريق العامل المعنى بمسألة حقوق الانسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال.

السيد الرئيس ،،،

تتابع دولة الكويت باهتمام بالغ قضايا حقوق الانسان في جميع ارجاء العالم، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، مدركين بأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في المنطقة تتطلب وقفة جادة للمجتمع الدولي، وتتشاطر دولة الكويت مع المفوضة السامية لحقوق الأنسان قلقها إزاء إستمرار إسرائيل في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف الامر الذي يعد خرقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني وتحدياً لقرارات مجلس الامن في هذا الشأن، فلا رادع أمام قوة الاحتلال التي رأت في الصمت الدولي دافعاً لإستمرار الطغيان، ودولة الكويت تؤكد مجدداً على حق الشعب الفلسطيني في الحياة الكريمة وتدعم مسيرته للوصول إلى دولة حرة مستقلة توفر العيش الكريم للشعب الفلسطيني الشقيق.

كما تعبر دولة الكويت عن بالغ أسفها وحزنها لاستمرار معاناة اقلية الروهينغا، فقد آن لها أن تتمتع بحياة آمنة كريمة، وأن يعود إلى موطنها بأمان وسلام.

السيد الرئيس ،،

يجدد وفد بلادي التأكيد على موقف دولة الكويت الثابت والمبدئ تجاه ضرورة صون احترام حقوق الإنسان والتأكيد على شموليتها وعالميتها، وان دستور دولة الكويت قد ترجم ذلك من خلال مواده التي تتيح العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والدينية لكافة المواطنين دون تمييز كالحق فالتعليم والملكية والرأي والعمل وحرية ممارسة الشعائر الدينية، كما وان العديد من مواده تتلاقى مع الإعلان العالمي لحقوق والاتفاقيات والصكوك الدولية المعنية بصون وإعمال حقوق الإنسان.

السيد الرئيس ،،

وفي الختام لابد وأن نشيد بدور مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السيدة ميشيل بالشييت ومكتبها وما يضطلعون به من جهد كبير لنشر وترسيخ مبادئ حقوق الانسان، والمساعي النبيلة التي يقومون بها لصون وحفظ حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد نؤكد على مواصلة دعم دولة الكويت لمكتب مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مدركين في هذا الشأن حجم المشاغل التي تواجهه وحجم التحديات التي تحملها على عائقها، بغية تمتع كافة البشر بحقوقهم الأساسية بما يتماشى بالتزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وشكراً السيد الرئيس،،